



الهيئة العامة  
للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



## قائمة فحص المواقع أو التطبيقات أو غيرها من الخدمات الالكترونية لشركات وسطاء التمويل العقاري على شبكة المعلومات الدولية

طبقاً لقانون رقم 148 لسنة 2001 وتعديله والقرار رقم 109 لسنة 2015



## السيد الأستاذ الدكتور / رئيس لجنة المحتوى والمعاملات الاليكترونية

### الموافقة على قيد وسطاء التمويل العقاري

تحية طيبة وبعد ...

	اسم الشركة /
	الشكل القانوني
	النشاط الرئيسي
	اسم مقدم الطلب
	وكيل مؤسسين
	العنوان الرئيسي
	URL الموقع الإلكتروني
	التليفون
	البريد الإلكتروني للتواصل

## أسماء السادة المسؤولين بالشركة

الاسم	الوظيفة	الموبايل	البريد الإلكتروني
	رئيس مجلس الإدارة		
	العضو المنتدب		
	موارد بشرية		
	مسئول الاتصال		

### مع استيفاء التالي

- إن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وعلى أن يقتصر غرضها على مزاوله نشاط الوساطة في مجال التمويل العقاري والتطوير العقاري والوساطة العقارية. ويجوز للهيئة الموافقة على أن يكون للشركة أغراض أخرى لا تتعارض مع نشاط الوساطة في مجال التمويل العقاري.
- أن يكون العضو المنتدب أو المسئول عن الإدارة الفعلية مقيد كوسيط تمويل عقاري بسجلات الهيئة.
- ألا يكون قد صدر ضد الشركة أحكام بالإفلاس.
- سداد مقابل خدمات القيد المقررة.
- أن يتقدم الممثل القانوني بطلب على النموذج المعد لذلك وفقاً لما هو موضح بالمادة الرابعة عشرة من هذا القرار.
- المادة الرابعة عشرة من نفس ذات القرار على أنه:-
  - عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.
  - مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري للشركة.
  - على الشركات التي مر على تأسيسها أكثر من سنة مالية، تقديم تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية عن آخر سنة.
  - تقديم ما يفيد أن العضو المنتدب أو المسئول عن الإدارة الفعلية مقيد بسجلات بالهيئة في جدول الوسطاء العقاريين.
  - السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المسئول إن وجد.
  - شهادة بعدم صدور أحكام إفلاس ضد الشركة.
  - إقرار الممثل القانوني للشركة بالالتزام بأحكام قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 ولائحته التنفيذية، والقرارات الصادرة من الهيئة، وعدم إضافة أى أنشطة أخرى دون الحصول على موافقة الهيئة.
  - إقرار الممثل القانوني للشركة بالالتزام بالآيزاول أعمال الوسطاء العقاريين بالشركة إلا من كان مقيداً بسجل الوسطاء العقاريين بالهيئة.
  - إيصال سداد مقابل خدمات القيد.
  - مقابل الخدمات للوسطاء العقاريين (اشخاص اعتبارية) مقابل خدمة قيد 150 جنيه

**مرفقات :**



## إرسال:

ارسال رسالة تجريبية من الـ domain الخاص بالموقع الإلكتروني المطلوب الموافقة على اطلاقه على البريد الإلكتروني للجنة المحتوى والمعاملات الاليكترونية Tsei@fra.gov.eg

## يراعى عن تقديم الطلب التالى :

- يقصد بالموقع الإلكتروني ( موقع اليكترونى / تطبيق موبايل / خدمات اليكترونية / غيرها ) هو الواجهة التعريفية أو التسويقية لشركة أو وسيط على شبكة المعلومات الدولية والتي تحتوى نصوصاً و/أو مواداً دعائية أو إرشادية تتعلق بالتأمين وتعرف بالخدمات التي تقدمها الشركة أو الوسيط وتروج للتعامل معه أو من خلاله.
- على الشركة أو الوسيط المتواجد له موقع اليكترونى على شبكة المعلومات الدولية الالتزام بالضوابط الواردة بالقرار رقم 805 لسنة 2016 وتوفيق أوضاعه والحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية.
- لا يجوز إنشاء أكثر من موقع اليكترونى لشركة واحدة أو وسيط واحد.
- يتم إنشاء الموقع وإدارته بنفسه أو بواسطة الغير.
- لا يجوز استخدام الموقع الإلكتروني للشركة أو الوسيط في غير الغرض المصرح به من الهيئة.
- ان يكون ترخيص مقدم الطلب ساري.
- أن يكون اسم الدومين مرتبط باسم مقدم الطلب ( شركة أو وسيط).
- لا يجوز تغيير عنوان الموقع الإلكتروني المبلغ للهيئة إلا بعد احاطة الهيئة بالعنوان الجديد.
- للشركة أو الوسيط غلق الموقع الإلكتروني على أن يتم إبلاغ الهيئة بذلك خلال أسبوع، وقى حال الرغبة في إعادة تشغيله أو إنشاء موقع آخر بديل تتبع نفس الإجراءات المتخذة في الحصول على موافقة تشغيل الموقع الإلكتروني السابق.
- أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرئيسية للموقع/للتطبيق/ الخدمات اليكترونية ويمكن إضافة لغات أخرى.
- أن يوضح الموقع الإلكتروني كافة البيانات الخاصة بالشركة أو الوسيط في حدود الترخيص الصادر له من الهيئة.
- في حالة نشر عرض مقارنة لعدة شركات يجب الالتزام بأن تكون المقارنة في صورة تصنيف على أساس المزايا و الخدمات والتعويضات المقدمة بحد أقصى ثلاث تصنيفات فقط.
- مثال على التصنيفات :
  - التصنيف الذهبي أو التصنيف الفضي أو التصنيف البرونزي
  - مع عدم الإفصاح عن اسم الشركة الا عند الوصول الى مرحلة السداد.
  - أن يوضح الموقع الإلكتروني خطوات تقديم شكوى وتوضيح اسم المسئول عن الرد على الشكاوى.
  - إضافة دليل حماية المتعاملين على الموقع الإلكتروني.
- لا يجوز ان يتضمن محتوى الموقع الإلكتروني بيانات أو معلومات أو رسوم أو أشكال تخالف ما تنظمه أحكام القانون رقم 10 لسنة 1981 أو لائحته التنفيذية أو أي من القرارات الصادرة عن الهيئة نفاذا لها أو الترخيص الصادر للشركة أو الوسيط.
- عدم نشر أو توزيع بيانات غير صحيحة أو مضللة تتضمن معلومات غير حقيقية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- يجب تحديث المعلومات والبيانات الواردة بالموقع الإلكتروني في ضوء التعديلات التي تتم على التشريعات المنظمة للتأمين أو قرارات الهيئة في هذا الشأن.
- في حال استخدام البريد الإلكتروني في ارسال رسائل تتضمن محتوى ترويجي أو تسويقي عن الشركة أو الوسيط للعملاء المسجلين على الموقع الإلكتروني، على الشركة أو الوسيط أن يرسل من خلال عنوان بريد الكتروني مماثل لنطاق الموقع الإلكتروني ( Domain name ).
- الالتزام بأحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 ولائحته التنفيذية وإجراءات العناية الواجبة بعملاء المؤسسات المالية والقرارات والضوابط الصادرة في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار

الشامل والتأكد من ان الافراد أو الكيانات المتعاملة من خلال الموقع أو التطبيق غير مدرجة على القوائم السلبية.

■ اظهار رسالة " في حالة وجود شكوى لدى العميل يحق له أولا تقديمها الى الشركة عبر الخط الساخن XXXXX أو البريد الإلكتروني للشركة XXXXX@Domain.com او تقديمها يدويا الى مقر الشركة وفي حال انتهاء مدة حل الشكوى أو عدم قيام الشركة بحل الشكوى أو عدم رضاء العميل عن التعامل مع شكواه داخل الشركة يحق له تصعيد شكواه الى الهيئة العامة للرقابة المالية عبر موقعها الإلكتروني [www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)

■ الالتزام بالضوابط الواردة بالقرار رقم 805 لسنة 2016.

■ اظهار الجملة التالية في واجهة الموقع :

■ " الشركة / الوسيط خاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية ومرخص لها برقم ( ) والموقع الإلكتروني حاصل على موافقة الهيئة بتاريخ XXXX /XX/XX "

■ يتم احاطة لجنة المحتوى الإلكتروني بالهيئة بأي تحديثات جوهرية بالموقع الإلكتروني ويتم الحصول على موافقة الهيئة عليها قبل تفعيلها واطلاقها على شبكة المعلومات الدولية.

■ يجب ذكر الشركة او الوسيط في جميع التعاقدات مع الشركات الأخرى التي تقدم لها الخدمات المختلفة أن جميع الأنظمة والمعدات وأسلوب التشغيل يخضع للرقابة والتفتيش الخارجي وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة العامة للرقابة المالية.

■ يحق للهيئة سحب موافقتها في حال مخالفة الالتزامات الواردة بالقرار رقم 805 لسنة 2016.

## تتعهد الشركة بالتالي :

■ تتعهد الشركة او الوسيط بتحديث المعلومات والبيانات الواردة بالموقع في ضوء التعديلات التي تتم على التشريعات المنظمة وقرارات الهيئة في هذا الشأن.

■ تتعهد الشركة او الوسيط بعدم وجود موقع آخر او صفحات تواصل اجتماعي غير المذكورة بقائمة الفحص.

■ تتعهد الشركة او الوسيط باتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المتعاملين معه.

■ تتعهد الشركة او الوسيط بتعيين موظف مسئول عن الموقع الإلكتروني ويكون بمثابة نقطة الاتصال الرئيسية مع الهيئة في كل ما يخص الموقع المذكور وإخطار الهيئة في حالة استبدال ذلك الموظف.

■ تتعهد الشركة بإخطار الهيئة في الحالات التالية :

○ تغيير عنوان الموقع الإلكتروني.

○ حدوث اختراق او قرصنة للموقع الإلكتروني.

○ غلق الموقع خلال اسبوع.

○ إعادة تشغيل الموقع.

○ تغيير الموظف المسئول عن الموقع الإلكتروني.

ختم الشركة

العضو المنتدب

الاسم :



التوقيع :

التاريخ :